مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية الواقع والآفاق
اسم الكاتب: د. عصام خوري، د. مطانيوس مخول، ندى هديوة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4020
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (2) 2006

تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية
الواقع والآفاق

الدكتور عصام خوري *
الدكتور مطانيوس مخول **
ندى هديوة ***

(قبل للنشر في 2006/7/18)

□ الملخّص □

لقد أصبحت الآن قضية المرأة أو قضاياها الكثيرة محوراً للاهتمام ومجالاً للبحث والتغيير في كثير من الدول العربية إن لم نقل في أغلبها، نظراً لإدخال وضعها وواقعها المستند إلى كثير من المتغيرات والتركيبات الاجتماعية كمفهوم مناقض لمبدأ الحريات والديمقراطية التي تحاول الدول الكبرى إملاءه على الدول العربية، وبذلك أصبح تحسين واقع المرأة العربية مطلباً سياسياً وديمقراطياً وعالمياً، وأصبح مفهوم تمكين المرأة والإجراءات المتبعة للوصول له، مقياساً مهماً ومرتكزاً أساسياً لتحديد وضعها بشكل عام.

وانطلاقاً من واقع المرأة في الجمهورية العربية السورية فإن مفهوم التمكين أو التقوية يعتبر هدفاً أساسياً لتقدمها وتمكينها من اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات وتضييق الفجوة بين الرجال والنساء بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية، إضافة إلى توسيع الفرص والاختيارات أمام النساء في جميع مجالات التمكين _ التعليمي _ المعلوماتي الاقتصادي _ القانوني الحقوقي _ السياسي _ الاجتماعي وفي مجال الصحة وذلك بصفة متساوية مع الرجال، وصولاً إلى تعزيز إجراءات الدولة و تنفيذها بشكل واسع ليشمل عدداً كبيراً من النساء و خصوصاً الفقيرات والريفيات منهن، بالاعتماد على المنظمات الأهلية في سوريا ووسائل الإعلام للوصول في النهاية إلى نتائج إيجابية تدعم تمكين المرأة السورية و تجنبها الكثير من المشاكل المتوارثة و المعاصرة مع العلم أن العديد من مشاكل المرأة تعود بمرجعيتها للأفكار المتوارثة التي تبدو بظاهرها أنها اندثرت بينما هي موجودة في نفس كل رجل و امرأة على السواء.

كلمات مفتاحية: تمكين المرأة – مجالات تمكين المرأة – مقاييس تمكين المرأة – إجراءات تمكين المرأة – مستويات تمكين المرأة – أهداف تمكين المرأة – التمكين والمرأة السورية– معوقات تمكين المرأة.

* أستاذ دكتور في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سوريا .
** أستاذ مساعد في قسم الإحصاء – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سوريا.
*** طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (28) No (2) 2006

Woman Empowerment in the Syrian Arab Republic Status & Prospects

Dr. Isam Khori *
Dr. Mtaniuos mkhoual **
Nada Hdyoh ***

(Accepted 18/7/2006)

□ ABSTRACT □

The question of woman, or perhaps her numerous questions, have become a pivotal point and a field for research in many of the Arab countries, if not most of them. This is due to introducing her status and social position as a concept against the principles of freedom and democracy, which great powers try to impose on Arab countries. The process of making the state of Arab women better has become a political, democratic, and global demand.

Starting from the status of woman in the Syrian Arab Republic, the concept of empowerment or strengthening is considered an essential goal for her progress and ability to adopt resolutions and gain her rights, bridging the gap with men in respect to their practical and strategic needs. This is in addition to widening opportunities and choices for all women in all fields of empowerment – educational, economical information and the juristic, political and social law, as well as in the field of health equally with men. The aim is to support the government actions and apply them to a larger number of women, especially poor rural ones, aided by the Syrian civil organizations and media, so as finally to achieve positive results that would strengthen the woman situation and help her avoid inherited and modern problems. Many of the woman problems are due to the inherited thoughts that are still rooted inside both men and woman, though they appear to be no more in existence.

Keywords: women empowerment, women empowerment fields, women empowerment measures, women empowerment procedures, women empowerment levels, women empowerment goals, empowerment and Syrian woman, women empowerment obstacles.

***Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Assistant Professor, Department f Statistics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus Syria.**
*****Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يعتبر مدخل تمكين المرأة من المداخل المستخدمة من قبل الدول لإدماج المرأة في التنمية، وهو مدخل حديث مصاغ من نساء العالم الثالث يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولذلك يعتبر من أهم المناهج التي يجب اتباعها والأكثر تداولاً في الوقت الحاضر.

ولقد أثر هذا المفهوم بالمجتمع السوري إيجابيا حيث تطور مفهوم المساواة و اتخذ بعدا واقعيا يرتكز على شرعة حقوق الإنسان و مفهوم حقوق المواطنة. و أدى إلى تكون حركة نسائية ذات بعد اجتماعي نهضوي متحرر فتشكلت تجمعات نسوية واعية لمتطلبات حركة التقدم الاجتماعي و اتخذت منحى ديمقراطياً يعتمد الحوار مع الجميع و بين الجميع بصرف النظر عن اختلاف المرجعيات، مع التأكيد على الدور الهام للرجل و الأحزاب السياسية و الفعاليات الاجتماعية والثقافية المختلفة ذات الاتجاهات العلمانية و المتنورة في حركة الدفاع عن حقوق المرأة.

أهمية البحث:

بما أن المرأة تشكل نصف المجتمع ونظراً لأن مقدار ما تشارك به المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر أحد أهم معايير مستوى تقدم المجتمع وتطوره، وأحد مقاييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين كما أنه أحد المعايير الرئيسية لقياس مستوى التنمية الإنسانية لبلد معين، فقد أصبح الاهتمام بمفهوم تمكين المرأة وتبنيه كسياسة رئيسية لتثبيت دور المرأة وإزالة كل المظاهر التمييزية ضدها ومنع استضعافها، على اعتبار أنها امرأة، أمراً ضرورياً ومطلباً سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً تسعى البلدان العربية لتطبيقه بطرق معينة وذلك لكي تستطيع هذه الدول السير وفقاً للمتطلبات الدولية الراهنة.

مشكلة البحث:

تواجه عملية تمكين المرأة في المجتمع السوري العديد من العقبات التي قد تحد من فعالية هذه السياسة بدءاً من مسألة تأمين الموارد التي لا تتوافر بالشكل المطلوب لتنفيذ البرامج الوطنية خصوصاً سياسة الحد من الفقر، بالإضافة إلى حالة التمييز الدائم بين الجنسين بفعل العادات والتقاليد المتوارثة، وعدم القدرة على توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطط الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة وبناء المجتمع، وأيضاً نقص الكوادر المؤهلة في مجالات تنظيم الأسرة ونقص الإحصاءات عن مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقلة الدراسات والمسوحات الميدانية وقصور القوانين المتعلقة بها، إضافة إلى قلة الوعي الاجتماعي بدورها الإنساني.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم تمكين المرأة انطلاقاً من بحث واقعها الحالي ومعرفة الإجراءات المتبعة في سبيل تمكينها والوصول في النهاية إلى كل ما يساعد على إتمام عملية تمكين المرأة السورية.

فرضيات البحث:

1- إن الوصول إلى تمكين المرأة السورية لا يتم إلا بخلق بيئة تمكينية تساعد على إدراج موضوع المرأة والرجل كطرفين متلازمين ومتكافئين وضروريين ضمن سياسات التنمية بكافة أشكالها دون تمييز طرف عن آخر واستضعافه، ومحاولة نشر الوعي بحيث تلغى النظرة التي تبنتها معظم البلاد العربية ومن بينها سوريا على أن التمكين يعني سيطرة المرأة وتحكمها بالرجل.

2- تؤمن عملية تمكين المرأة تحقيق اعتمادها على ذاتها ومشاركتها في التنمية والقضاء على مظاهر ضعفها وتمييزها عن الرجل والحد من الفقر وتوليد الإدراك والوعي لدى الرجل والمرأة تجاه مواضيع النوع الاجتماعي.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي الإحصائي من خلال وصف وتحديد و تعريف كافة الدلالات الخاصة بالظواهر المدروسة، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية معتمدة على جمع المعلومات بواسطة استمارة استبيان لعينة عشوائية تضم 1000 فرد من مدينة اللاذقية مجتمع البحث، كما سيتم تحليل هذه البيانات و التعامل معها بواسطة برنامج spss لمعرفة الخصائص المميزة لواقع المرأة في مجتمع العينة المدروسة من خلال دراسة التكرارات و الأوساط الحسابية و تحليلها ، إضافة إلى اختبار الفرضيات بتطبيق اختبار كاي مربع للاستقلال عن البيانات التي تم جمعها للوصول إلى العوامل ذات الصلة بتمكين المرأة .

أولاً. مفهوم تمكين المرأة: Women Empowerment

و يمكن التعبير عن مفهوم التمكين بشكل عام على أنه عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان (رجلاً أو امرأة) لمعرفة حقوقها وحقوقه، وواجبات كل منهما وتوفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد على مستوى الأسرة وعلى مستوى الحياة عامة.

ويعتبر عقد الثمانينات بداية الجهود الموجهة لتمكين المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي حيث اعتمدت سياسات جديدة واتخذت تدابير ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات، فاعتمد منهج التمكين كسياسة وعنصر هام من عناصر الخطط والبرامج الإنمائية القائمة، و بالتالي يمكن وصف التمكين بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن بحيث يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات[1]. ويقوم التمكين على ثلاث مظاهر مترابطة وهي:

1- مظهر القدرة على power to: يمكن النساء من المشاركة بنشاط في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2- مظهر القدرة مع power with: الذي يمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

3- مظهر القدرة في power within: الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعياً وثقة بالنفس. [2]

و يعتبر تمكين المرأة وتحسين وضعها هدفين مهمين في حد ذاتهما وضروريين لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة، وتمكينها من تحقيق إمكاناتها كاملة، وإشراكها تماماً في عملية إقرار

السياسات وصنع القرار في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بصفتها صانعة قرار ومشاركة ومستفيدة، وتحقيقاً لهذه الغايات يجب على:

المسؤولين:

1- العمل بقوة لمكافحة التمييز بين الجنسين في الأسرة ونشر التوعية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة خصوصاً التلفاز فيما يتعلق بالأدوار الجديدة للمرأة و الرجل في المجتمع تسليط الضوء على إشكاليات المرأة.

الحكومة:

1- وضع نهج متكامل للاحتياجات الصحية والتعليمية والاجتماعية الخاصة بالبنات.

2- وضع سياسات لإشراك المرأة بشكل موسع في مختلف الميادين الاجتماعية و الاقتصادية على مستوى صنع القرار الاستراتيجي و العمل على تنفيذ هذه السياسات و الإشراف عليها.

3- تشجيع المساواة في اشتراك المرأة والرجل في جميع مجالات المسؤوليات الأسرية والمنزلية بما في ذلك الحس بالمسؤولية في الأبوة والسلوك الجنسي والإنجابي ومنع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وتقاسم كل من الإدارة والإسهام فيما يتعلق بدخل الأسرة ورعاية الأطفال.

4- إدخال الأفكار المعاصرة فيما يخص الأدوار الجديدة للرجل و المرأة في الأسرة و المجتمع ضمن سياسات التربية و التعليم بدءاً من دور الحضانة و انتهاء بالجامعات.

5- البحث في إدخال تغييرات على قوانيين الدولة وسياساتها خصوصاً قانون الأحوال الشخصية لضمان إعالة الرجال لأطفالهم وأسرهم. [3]

6- وضع سياسات جديدة لحماية المرأة من العنف الأسري و الاجتماعي.

الرجل:

القيام بدور رئيسي في تحقيق المساواة بين الجنسين لتمتعه بسلطة مسيطرة في جميع مجالات الحياة تقريباً وفي مختلف المجتمعات.

الآباء والدارسين:

العمل على نشر الوعي، وكفالة غرس الأفكار التي تحمل الاحترام للنساء والبنات كأشخاص يتمتعن بالمساواة في نفوس البنين منذ الصغر وأصغر سن ممكنة.

مجالات تمكين المرأة:

تتركز هذه المجالات في التعليم – المعلومات- الوضع الاقتصادي والقانوني والحقوقي والسياسي والاجتماعي والوضع الصحي وفي عملية اتخاذ القرار.

مقاييس تمكين المرأة:

و هي المقاييس التي تبين مقدار مشاركتها بالأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمهنية ويستخدم لذلك مؤشرات مثل متوسط دخل الفرد، نصيب المرأة من الدخل القومي، ونسبة النساء في الوظائف المهنية والإدارية وفي الوظائف العليا ومراكز صنع القرار، وحصة النساء في مقاعد البرلمان. وبتطبيق هذا المقياس نجد أن المنطقة العربية تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بين مناطق العالم تليها فقط منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أما سوريا فيبلغ مقياس التمكين الجنساني للمرأة فيها لعام 2002 (315) وترتيبها بين الدول (65) .[4].

إجراءات التمكين الأساسية:

يعتبر تمكين المرأة وتحقيق المساواة المطلوبة بينها وبين الرجل شرطين أساسيين لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالنسبة لجميع الشعوب، ويمكن تلخيص إجراءات تمكين المرأة بعدة خطوات كإنشاء آليات لازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة للمرأة على جميع المستويات، والعمل على تأمين تعليم المرأة وتنمية مهاراتها المختلفة والقضاء على جميع ممارسات التمييز والعنف ضدها في العمل والمنزل والمجتمع والعمل على تطوير القوانين الخاصة بها، و توعية الرجل لتفهم دور المرأة الحقيقي في كافة نواحي الحياة بالإضافة إلى إجراءات على صعيد العمل تكفل دائماً مراعاة مسألة النوع الاجتماعي في سن تشريعات العمل وحماية المرأة من الفقر والبطالة والممارسات التمييزية وضمان قدرتها في الحصول على القروض بكافة أنواعها. [5]

مستويات تمكين المرأة.

1- **المستوى الأول الخدمات الأساسية:** ويتضمن تمكين المرأة من الخدمات التعليمية والصحية ومستوى تأمين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق، وتعتبر المرأة في هذا المستوى مجموعة خاصة متلقية للاحتياجات المادية وتعكس مستوى ضعيفاً من التحكم

2- **المستوى الثاني سهولة الحصول على الموارد:** إن درجة الإنتاجية المتدنية للمرأة تتبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل الأرض – القروض – العمالة والخدمات، وتمكين المرأة يعني قدرة المرأة على ممارسة كافة الأعمال لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل والمتساوي من الموارد المختلفة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع وبالتالي القضاء على الفجوة.

3- **المستوى الثالث عملية الإدراك والوعي:** عملية الإدراك والوعي في التمكين يعني التصدي للمعتقدات والممارسات السلفية التي تخص المرأة مع أسبابها، على أن تدرك أن مشاكلها ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدراتها وإمكاناتها وليس عن نقص كفاءتها.

4- **المستوى الرابع المشاركة:** وهذا يعني مشاركة المرأة في عملية تحديد الاحتياجات – تعريف المشكلة – تخطيط المشروع – الإدارة – التنفيذ والمتابعة والتقييم. إضافة إلى المشاركة المتساوية، وهي أن تنضم المرأة إلى المجتمع ومشروعاته وتشارك في صنع القرار بنفس نسبة وحجم وجودها في هذا المجتمع، وهنا تبرز الفجوة كأكثر المظاهر وضوحاً للمشاركة أو عدمها.

5- **المستوى الخامس التحكم:** ويعني هنا توازن القوى بين المرأة والرجل، فلا يهيمن أحدهما على الآخر، وتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة كتحكم الزوج بالزوجة في حياتها المنزلية وعملها وعائد عملها، فتكون الفجوة هنا بين الجهد المبذول والتحكم بعائد العمل [6].

و باختصار يمكن القول إن الهدف من مساواة وتمكين المرأة هو إنتاج مزيد من التحكم والمشاركة في مجال الخدمات الأساسية وسهولة الحصول على الموارد ووسائل الإنتاج وبالتالي فإن توفير الخدمات الأساسية للمرأة من أهم الأهداف التي لا تنفصل إطلاقاً عن عمليات الوعي والمشاركة والتحكم مشكلة بذلك دورة تمكين المرأة التي تدل على عملية تحسين الخدمات دائماً وتوضح الحركة الطبيعية المستمرة لعملية التنمية فتكون زيادة التمكين عبارة عن عملية دافعة لنفسها، وتوفر الأساس لمزيد من المساواة الفعالة والمشاركة في التحكم واتخاذ القرارات، و على هذا يمكن إنشاء بيئة تمكينية تقوم على توفير المستويات الخمسة السابقة للتمكين، مع توفر الإرادة السياسية العليا وتأمين الإحصاءات اللازمة لهذا الغرض، مع ضمان مشاركة الإعلام لتوضيح مواضيع المرأة والرجل والنوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة وتحسين صورتها إعلامياً.

أهداف تمكين المرأة:

1- تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً وقانونياً وتوفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية.

2- الدعوة إلى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وتقليص الاختلالات بين الجنسين وإدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

3- وصول المرأة إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة ومروراً بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات النسائية في تغيير الأوضاع السائدة والمشاركة بفعالية أكبر في تمكين المرأة.

4- إزالة كافة أشكال العنف على المرأة ومحاربة بطالة النساء وفقرهن، وإجراء العديد من الإصلاحات في نصوص القانون خصوصاً في المواد التي تعتبر ظالمة للمرأة.

5- تفعيل الحماية القانونية للمرأة في أثناء النزاعات المسلحة وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة، والتي صدقت عليها كافة الدول العربية ولم تقم بتفعيلها، بالإضافة إلى إصدار قانون خاص بجرائم الحرب كاعتبار اغتصاب المرأة أثناء النزاعات المسلحة جريمة حرب عقوبتها الإعدام.

ثانياً الجهود والإجراءات المتبعة لتمكين المرأة السورية:

تتميز سوريا باختلاف التركيبة الاجتماعية لكل محافظة منها، وهذا ما ينعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد والتوجهات الدينية المختلفة التي تتحكم بأسلوب سير الحياة الاجتماعية في كل منها، وبالتالي تطبيق نتائج التركيبة الاجتماعية على الفئة الأضعف في المجتمع وهي النساء والأطفال رغم كل الجهود والإجراءات التي تتبعها الدولة وأهمها:

1- دستور البلاد: أعطى المرأة حقوق المواطنة الكاملة بكافة جوانبها، وأكد على ضرورة تحررها وإزالة القيود التي تمنع تطورها .

2- تدرج ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة استراتيجية وطنية للمرأة تأخذ بعين الاعتبار واقعها ودورها من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر ومشاركتها في صنع القرار تماشياً مع اهتمامات منهاج عمل مؤتمر بكين 1995، مع عدم إغفال آثار العولمة على الأسرة السورية وعلى المرأة بالإضافة إلى معالجة قضية النهوض بالمرأة ومساواتها مع الرجل في ميزانية الدولة في إطار النهوض بالمواطن والتنمية البشرية العامة من خلال رصد الاعتمادات اللازمة في ميزانيات الوزارات المعنية بالتربية والتعليم والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية والعمل والإسكان والمرافق وغيرها.[7]

3- قيام الحكومة السورية بإعداد هياكل وآليات تضفي الطابع المؤسسي لمتابعة منهاج عمل بكين وتنفيذه من خلال :

1- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد مؤتمر بكين بمشاركة أعضاء رسمية وشعبية.

2- اللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994.

3- اللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن 1995.

4- اللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر المستوطنات البشرية الذي انعقد في استنبول، بالإضافة إلى إعداد ترتيبات مختلفة لمتابعة المؤتمرات العالمية الخاصة بالأمم المتحدة ومشاركة المرأة فيها كما تم تشكيل دائرة خاصة بشؤون المرأة الريفية.

4- اعتبار منظمة الاتحاد العام النسائي حالياً المنظمة التي ترعى شؤون المرأة السورية بمختلف فئاتها في كافة المجالات والاتجاهات الممثلة الرسمية الأولى للمرأة السورية والناطقة باسمها في كافة المواقع.

5- إنشاء أقسام خاصة بالمرأة ضمن وزارات الدولة تكون هذه الأقسام مسؤولة عن دراسة وضع المرأة وحل مشاكلها وتعزيز دورها في التنمية والعمل على تعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وهذه الأقسام هي:

1- في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنشىء مشروع الوحدة السكانية من أجل إدخال مفهوم تمكين المرأة ومفهوم الجندر على مستوى الاستراتيجية والتطبيق وتفعيل دور الجمعيات الأهلية.

2- في وزارة الزراعة تم إنشاء وحدة لتنمية المرأة الريفية في مديرية الإرشاد الزراعي بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة(ما بعد بكين) عام 2000، غايتها إدماج المرأة في التنمية الزراعية والريفية ودعمها ونشر مفاهيم النوع الاجتماعي وتنمية مهارات المرأة الريفية بشكل عام.

3- في هيئة تخطيط الدولة تم إنشاء وحدة للمرأة في عام 2003 تتولى رسم وإعداد الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بقضايا المرأة السورية.

4- في وزارة الإعلام تم إنشاء مديرية الإعلام التنموي التي تهتم إلى جانب مهامها بقضايا المرأة السورية وتمكينها وتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي، من خلال محاضرات وندوات ومسابقات تقوم بتنظيمها لنشر الفهم والوعي بهذه المفاهيم وتأكيد دور الإعلام في تعزيز هذا الاتجاه.

5- في المكتب المركزي للإحصاء تم إنشاء وحدة جندرية مهمتها دراسة الفجوات النوعية وتعيينها وإعداد الإحصاءات على أساس الجندر والعمل على مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الدراسات الإحصائية في أثناء جمع البيانات وتوثيقها .[8]

6: إنشاء العديد من الجمعيات والمراكز التي تهتم بوضع المرأة السورية وتسعى لتمكينها، وأهمها جمعية تنظيم الأسرة التي تهتم بالصحة الإنجابية للمرأة وتقوم بإعداد دراسات عديدة تراعي فيها مسائل صحية هامة خاصة بالمرأة، وتم أيضاً إنشاء هيئة مكافحة البطالة ذات الطابع الاستشاري الإنمائي حيث اهتمت في جانب من اهتماماتها بالمشروعات الخاصة بالمرأة والشباب، كما مكنتها من الحصول على القروض الأسرية والقروض الصغيرة، وهي المرة الأولى التي تتمكن فيها المرأة السورية من الوصول إلى هذا النوع من القروض بسهولة وبشكل مساوي تقريباً للرجل، حيث حصلت النساء على نسبة 52% من القروض مقابل 48% للرجال [9]. كما أنشىء في سوريا في عام 2003 مؤسسة مورد وهي مؤسسة غير ربحية هدفها تفعيل وتطوير مشاركة المرأة السورية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تقديم جميع وسائل الدعم الممكنة للمشاريع النسوية القائمة والجديدة وتدريب النساء وتأهيلهن على كيفية بناء مشاريع جديدة بدءاً من التخطيط حتى النهاية.

كما تركز على ضرورة الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مفهوم العدالة والمساواة بين الجنسين بما يعنيه توزيع صحيح للأدوار الاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء كافة أشكال التمييز على أساس الفوارق الجسدية بين المرأة والرجل، كما قامت هذه المؤسسة بإطلاق مشروع حاضنات الأعمال التي تقدم خدمات كبيرة جداً للمرأة.[10]. كما تم إنشاء الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) الذي يقدم الدعم للمرأة الريفية من خلال خدماتها التي تشمل المنح

الدراسية الجامعية وخدمات المعلوماتية وخدمات مكتبة فردوس المتنقلة إضافة للقروض الممنوحة من قبلها والتي تستفيد منها المرأة الريفية بنسبة 19% .[11].

7- إنشاء لجان المرأة العاملة والطفل ضمن الاتحاد العام لنقابات العمال مهمتها تقديم خدمات عديدة للمرأة العاملة السورية من خلال تثقيفها وتأهيلها وتدريبها باعتماد دورات نقابية وتدريبية وتقديم خدمات عينية متمثلة بصندوق المساعدة الاجتماعية وصناديق التكافل والزمالة لتقديم الخدمات الصحية والطبية للعاملة وأسرتها إضافة إلى خدمات في مجال الأمومة والطفولة، وحالياً تهدف هذه اللجان باعتبارها عضواً في لجنة الجندر إلى تبني مفهوم الجندر في عملها وتطبيقه، والسعي لتمكين المرأة من خلال نشر الوعي. [12]

8- إصدار العديد من التشريعات الجديدة وهي ستة قوانين وثمانية مراسيم تشريعية كإجراءات تساعد المرأة في تفعيل دورها في المجتمع وهي:

1- القانون رقم 78 لعام 2001 القاضي بتوريث الراتب التقاعدي للمرأة.

2- المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2002 حول زيادة التعويض العائلي.

3- المرسوم 35 لعام 2002 حول تحديد إجازة الأمومة.

4- القانون رقم 18 لعام 2003 القاضي برفع سن الحضانة للأطفال، كما صدر مرسوم بإنشاء هيئة الأسرة السورية عام 2003 وتعتبر هذه أهم القوانين والمراسيم الصادرة التي تساعد على تمكين المرأة السورية. [13]

كما أقيم أيضاً في سوريا منتدى المرأة والتربية وهو يعتبر خطوة لتعزيز مسيرة المرأة السورية، كما تم حالياً تنفيذ خطة الصناديق الدوارة التي أنشئت بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية العالمية تشرف عليها هيئة تخطيط الدولة والهدف منها مساعدة النساء الريفيات من خلال تدريبهن وتعليمهن وتأمين الخدمات الأساسية لهن لإنشاء مشاريع خاصة بهن، وهي خطوة جديدة لتمكين المرأة الريفية يتم تجربتها الآن في ريف اللاذقية كخطوة أولى.

9-أصدرت الدولة خطة خمسية تاسعة للمرأة تتناول أهداف استراتيجية لمعالجة مسائل عدة تخص المرأة مثل البطالة و الفقر و التدريب و التأهيل الفني و المهني و نشر الوعي بدور المرأة وإقامة حاضنات صناعية لإرشاد المرأة اقتصاديا و تمويلها و تحسين مناهج التعليم بما يتناسب مع الرؤية العصرية لدور المرأة و علاقتها مع الرجل، وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي(الجندر) في كل المناهج التعليمية وجعله اختصاصاً جديداً في الجامعات السورية وتعزيز دور الإعلام لنشر الوعي العام و تفعيل مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار بشكل أوسع. كما وضعت الحكومة استراتيجيات تتعلق بالمرأة على كافة الأصعدة كالصحة والعنف والنزاع المسلح والاقتصاد والسلطة وحقوق الإنسان والبيئة وأيضاً حماية الطفلة الأنثى.

كما يتم الآن إعادة تشكيل هيئات استشارية في الاتحاد العام النسائي من الجانب القانوني والصحي والتنظيمي والتأهيلي في كل ما يتعلق بتمكين المرأة وإقامة لجان فرعية في المحافظات كما تم إحداث لجنة وطنية عليا لتحديث التشريعات والقوانين التي تخص المرأة والطفل وتشكيل المجلس الأعلى للبيئة بعضوية الاتحاد العام النسائي واللجنة العليا للسياسة السكانية واللجنة الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في سوريا ولجنة الإعلام والتواصل والتحفيز للترويج حول المفاهيم السكانية وتمكين المرأة وتمثيل الاتحاد النسائي في جميع اللجان الوطنية الأخرى. [14]

ثالثاً: أثر إجراءات التمكين على المرأة السورية:

واجهت المرأة السورية كما العربية التمييز الجنسي خلال مراحل زمنية متعاقبة وطويلة. إلا أن المرأة السورية شاركت بشكل كبير في مختلف ميادين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، ولقد ساعد في مساهمة المرأة في هذه القطاعات دستور البلاد إضافةً إلى الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة لمساعدة المرأة السورية على المشاركة في التنمية بشكل عام على اعتبار أن مدى مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أحد معايير قياس مستوى تطور المجتمع وأحد معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين[15]. وكان واقع مساهمة المرأة السورية في التنمية كالتالي:

1- في القوة العاملة: تعتبر مشاركة المرأة السورية في القوة العاملة دليلاً على تطورها وتبلغ نسبة النساء في القوة العاملة السورية في عام 2002 حوالي 21.4% مقابل 78.6% للذكور بفجوة نوعية قدرها(-57.2%) وهي كبيرة نسبياً قياساً مع التطورات الحاصلة في البلد، و تدل هذه النسبة على ضعف مشاركة المرأة السورية في القوة العاملة بالرغم من تطور المرأة تعليميا و مهنيا وهذا بسبب قلة الوظائف في القطاع العام ، حيث تفضل أغلبية النساء العمل ضمن القطاع العام بسبب مزاياه المتعددة التي تكفل لها حقوقها ، مبتعدة بذلك عن العمل في القطاع الخاص بسبب مساوئه المتعددة ، و بمقارنة نسبة مشاركة المرأة مع السنوات السابقة نجد أنها تطورت بشكل بسيط مقابل تراجع نسبة الذكور بشكل بسيط أيضا و هذا يدل على تمكين المرأة في السنوات الأخيرة من الدخول إلى ميادين العمل استجابة للإجراءات و التعليمات الحكومية لتعزيز دور المرأة و يظهر الجدول التالي تطور القوة العاملة ومشاركة المرأة فيها .

جدول رقم (1):القوة العاملة في سوريا حسب نوع الجنس والفجوة النوعية للأعوام 2000-2001 -2002

العام	قوة عاملة			نسبة الإناث إلى إجمالي قوة العمل%	نسبة الذكور إلى إجمالي قوة العمل %	فجوة نوعية*
	رجال	نساء	مج			
2000	3958	979	4937	19.8	80.2	60.4-
2001	4237	1038	5275	19.7	80.3	60.6-
2002	4289	1170	5459	21.4	78.6	57.2-

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية 2001-2002-2003ص 78،80،82

كما ويبلغ عدد العاطلين فقط في سوريا لعام2002 حوالي(637808) بمقدار (355800) ذكور و(282008) إناث ويبلغ معدل بطالة الإناث في سوريا لعام 2002 (24.1 %) مقابل 3.8% للذكور[16] وهذا يدل على وجود بطالة أنثوية في سوريا تعود لأسباب متعددة، كقلة فرص العمل المقدمة للإناث أو ضعف التأهيل والتدريب وبسبب العادات والتقاليد التي تقضي بالاتجاه للزواج وتربية الأطفال والبعد عن العمل، إلا أنه لا زال هناك تمييز في توزيع فرص العمل بين الذكور والإناث من قبل بعض الفئات التي تتمسك بالموروثات.

2 – في الزراعة: يعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات استيعاباً للقوة العاملة النسائية ويبلغ مجموع العاملين بالزراعة 1.46مليون عامل وعاملة منهم 68% ذكور و32% إناث وبفجوة قدرها35% لصالح الذكور[17] وهي فجوة ليست كبيرة تعكس استقطاب هذا القطاع لليد العاملة النسائية بسبب انخفاض أجرها و استغلالها في العمالة الموسمية و لجوء النساء غير المتعلمات للأعمال الزراعية و المنزلية، ويجب التأكيد على رفع مستوى تمكين المرأة في القطاع الزراعي نظراً لوجود علاقات قوة غير متساوية بين الرجل والمرأة في الريف تعيق هذه العملية حيث تقوم المرأة السورية

* حسبت الفجوة النوعية من قبل الباحثة و هي نسبة الإناث – نسبة الذكور .

بأعمال زراعية متنوعة ومتعددة إلى جانب أعبائها المنزلية وتربية أطفالها ويبين الجدول رقم (2) التقسيم النوعي للعمل في الإنتاج الزراعي حيث يلاحظ من خلاله أنه بالرغم من الأدوار المهمة التي تقوم بها المرأة في إنجاز العمليات الزراعية الصعبة، إلا أن دورها في تسويق المحاصيل يكون منخفضاً كما تعاني من حرمانها من ملكية الأراضي الزراعية بسبب العادات والتقاليد وحجة عدم تفتيت الحيازة الزراعية، حيث إن 82% من الأراضي الزراعية في الريف السوري يملكها الرجل مقابل 2.9% تملكها المرأة و10.2% ملكية مشتركة بين الاثنين،و هذه النسب إشارة واضحة إلى التمييز بين الذكور و الإناث من حيث القدرة على تملك الموارد الأساسية و الذي هو أهم مستويات تمكين المرأة وبالتالي تعتبر المرأة السورية غير متمكنة في قطاع الزراعة حيث تعاني من الأمية والعمالة المؤقتة ولا تحصل على التدريب المهني الزراعي أو الحرفي لأنه محصور بالرجل بالإضافة إلى زيادة ساعات عملها أسبوعياً وقلة الأجور وحرمانها من التسويق والحيازة إضافة إلى حرمانها من إجازة الأمومة للعاملة الموسمية والترقية الإجازات المرضية والتدريب وتراكم سنوات الخدمة والتعويضات ونهاية الخدمة[18]. ويجب وضع سياسات و قوانين تحمي المرأة العاملة في قطاع الزراعة و تمكنها من الحصول على حقوقها و منع استغلالها.

الجدول رقم (2) التقسيم النوعي للعمل في الإنتاج الزراعي لعام 2000

طبيعة العمل	إناث %	ذكور %
قلب تربة	%3.5	%96.5
بذر وزراعة	%28	%72.5
ري وسقاية	% 13	% 87
تعشيب	% 73	% 27
تطعيم وتقليم	%1	% 99
جني المحاصيل	% 77	% 23
تسويق المحاصيل	%1.5	% 99.5
حلب وسقاية الحيوانات	%100	-----
رعي الحيوانات	%62.5	% 37.5
تربية دواجن	%100	------

المصدر: بيانات مسح نفذته وحدة تنمية المرأة الريفية مأخوذ من مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة بالتعاون مع يونيفيم، دراسة ميدانية – المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي في سوريا – دمشق 2000 جدول 55 ص 71.

3– **في الصناعة:** يعتبر التصنيع أحد النشاطات الأساسية المولدة للقيمة المضافة وهو من القطاعات الهامة في سوريا تسعى الدولة جاهدة لتطويره على جميع الأصعدة، ولقد أصبح الناتج الصناعي(الاستخراجي والتحويلي) يشكل حوالي 25–28 % من الناتج الإجمالي. وتبلغ نسبة العاملين فيه 15% تعمل النسبة الكبرى في الصناعة الاستخراجية حيث يبلغ عدد العاملين في الصناعة662ألف مشتغل منهم92% ذكور و8% إناث، الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة مساهمة المرأة في هذا القطاع مقارنة مع نسبة مساهمتها في الزراعة و بالتالي عدم تمكن المرأة من ولوج قطاع الصناعة بشكل متناسب مع تطورها التعليمي والمهني. ويبين الجدول التالي نسب توزع المشتغلين في الصناعة حسب النوع وحالات العمل لعام 2002:

جدول رقم (3) التوزع النسبي للمشتغلين في الصناعة حسب النوع و حالة العامل و الفجوة النوعية

الحالة العملية	ذكور %	إناث %	فجوة نوعية

صاحب عمل	%99.3	%0.7	98.6-
يعمل لحسابه	%88.3	%11.7	76.5-
يعمل بأجر	%92.6	%7.4	85.2-
يعمل بدون أجر لدى ذويه	%88.5	%11.5	77-
يعمل بدون أجر لدى الغير	%71.3	%28.7	42.6-

المصدر: النسب و الفجوة محسوبة من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم14 ص36 من نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002

ويلاحظ من الجدول تدني نسبة عمل الإناث كصاحبات أعمال 0.7%، و تدل على عدم تمكن المرأة من المشاركة و التحكم و ملكية وسائل الإنتاج الأساسية في هذا القطاع ، بالرغم من أن سورية تشهد حالياً نهضة كبيرة في مجال عمل المرأة الفردي الصناعي و التجاري و الاستثماري من خلال تفعيل دور لجان سيدات الأعمال السوريات، و بخطة الدولة لتمكين المرأة من الوصول إلى القروض الصغيرة و الكبيرة و دعم عملها الاستثماري بكافة أشكاله. كما تبلغ نسبة النساء اللواتي يعملن لحسابهن 11.7% ، و هي متدنية مقارنة مع نسبة الذكور للأسباب السابقة نفسها و تلجأ النساء حاليا للاستفادة من خدمات هيئة مكافحة البطالة و مؤسسات القطاع الأهلي كمورد و الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) و غيرها للحصول على التمويل و التدريب و المساعدة من خلال حاضنات الأعمال الصناعية و التجارية.

ويشير الجدول إلى انخفاض نسبة العاملات بأجر 7.4% ، مقارنة بالذكور حيث يستقطب قطاع الصناعة عادة عاملات الإنتاج و تفضل أغلبية النساء المتعلمات الأعمال الإدارية و المكتبية ، كما يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة من يعملن بدون أجر لدى الغير و لدى ذويهم ، حيث أن العمل المنزلي للمرأة لا يقاس اقتصاديا .و تدل الفجوات النوعية على ضعف المشاركة في قطاع الصناعة على جميع المستويات وهذا يعني أن قطاع الصناعة السوري يستقطب الذكور أكثر من الإناث وبالتالي تظهر ضرورة إدراج مفاهيم النوع الاجتماعي أثناء إعداد استراتيجيات التنمية الصناعية الحديثة في سوريا ومراعاة مفهوم تمكين المرأة لما أثبتته بعض النساء العاملات في قطاع الصناعة من مهارة وخبرة عالمية خاصة في قطاع النسيج والملابس، وتشارك المرأة السورية في القطاع العام الصناعي بشكل كبير إلا أن مشاركتها تكون منخفضة مقارنة مع مشاركة الذكور حيث تبلغ نسبة مشاركتها فيه حوالي 15.2% مقابل 84.8% للذكور بفجوة قدرها 69.4%[20].

4- **<u>في الخدمات:</u>** يبلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع لعام 2002 حوالي (1013572) عاملة وعامل بنسبة 27.2% إناث بفجوة قدرها 45.6%،[21] ويبدو أن هذا القطاع بدأ باستقطاب العمالة النسائية حيث تبلغ نسبة صاحبات الأعمال فيه حوالي 19.8% بفجوة كبيرة قدرها 60.3% وهي كبيرة رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتمكين هذه الفئة من الاستثمار والدخول في مختلف المجالات الاقتصادية خصوصاً أن تجارة الخدمات أصبحت من أهم الاتجاهات الاقتصادية في العالم والجدول التالي يبين توزع المشتغلين في هذا القطاع

جدول رقم (4) التوزع النسبي للمشتغلين في قطاع الخدمات حسب النوع و الحالة العملية لعام 2002

الحالة العملية	ذكور %	إناث%	فجوة نوعية
صاحب عمل	%80.1	%19.8	60.3-
يعمل لحسابه	%80.7	%19.2	61.5-

يعمل بأجر	%72.2	%27.7	44.5-
يعمل بدون أجر لدى ذويه	%73.5	%26.4	47.1-
يعمل بدون أجر لدى الغير	%48.8	%51.1	2.3-

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002 جدول 14 ص 36 .

و نلاحظ من الجدول أن نسبة صاحبات الأعمال و من يعملن لحسابهن 19.8% و هي نسبة مشاركة متدنية مقارنة مع الذكور إلا أنها جيدة على المستوى العام تدل على تناسب هذا القطاع مع مجال نشاطات و اهتمامات المرأة السورية، واستقطابه للعمالة النسائية حيث بلغت نسبة العاملات بأجر فيه 27.7% و هي نسبة جيدة مقارنة مع القطاعات الأخرى نتيجة ما يقدمه هذا القطاع من فوائد مادية. كما ارتفعت نسبة اللواتي يعملن بدون أجر لدى ذويهم و لدى الغير في إشارة واضحة إلى استغلال جهود المرأة و عدم تقييمها اقتصادياً لمشاركتها في التنمية.

5- **المرأة السورية والتعليم:** يتميز النظام التعليمي في سوريا باستمرارية ارتفاع أعداد الملتحقين لا سيما الإناث في جميع المراحل التعليمية، وتركيز الدولة على استيعاب جميع الأطفال في المرحلة الابتدائية، وتطبيق نظام التعليم الإلزامي على المرحلتين الابتدائية والإعدادية دون تحميل التلاميذ لهذه المرحلة أية تبعية مادية، حيث بلغت نسبة الاستيعاب في السنوات الأخيرة 9.9% .

وباعتبار التعليم أداة لتمكين الناس وخصوصاً المرأة فهو يساهم في تكوين وتنمية المهارات والقدرات وزيادة الوعي الاجتماعي والصحي، كما تعتبر الأمية العقبة الرئيسية أمام تمكين المرأة وتحررها ولقد بلغت نسبة الأمية في سوريا عام2003 حوالي10.3% ذكور و36.1% إناث بفجوة قدرها 25.8%[22]وهي كبيرة نسبياً ولكنها تتضيق باستمرار بفضل جهود مشروع مكافحة الأمية الذي تقوم به الدولة باستمرار، كما تظهر البيانات الإحصائية ارتفاع أعداد الملتحقات بالمرحلة الابتدائية من حوالي 297 تلميذة عام1970 إلى حوالي1.372 مليون تلميذة عام2001-2002بزيادة قدرها 362 % خلال هذه الفترة، وقد أدى إقبال الإناث للالتحاق بهذه المرحلة بمعدل يتجاوز معدل التحاق الذكور إلى ارتفاع نسبة الإناث إلى الإجمالي من 35% عام 1970 إلى 47%عام2001-2002وبتطبيق ذات الظاهرة على المرحلة الإعدادية حيث ارتفعت نسبة الإناث إلى إجمالي طلاب هذه المرحلة من 26% عام 1969 إلى 56% عام 2002 بسبب دخول هذه المرحلة ضمن السلم التعليمي الأساسي بحسب قرارات وزارة التربية، الأمر الذي مكن الكثيرات من الطالبات من متابعة الدراسة بعد أن كن يحرمن منها لأسباب مختلفة كالعادات والزواج المبكر والفقر وغيره.وبلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي لعام2002حوالي 49% مقابل 51% ذكور بفجوة قدرها (2-) وهي فجوة صغيرة لا تكاد تذكر وهي مستمرة بالانخفاض . كما دخلت الإناث في التعليم الثانوي المهني وارتفعت نسبة التحاقهن حتى وصلت إلى 46% عام 2002[23] وبذات الاتجاه أيضاً تحقق الأمر بالنسبة للتعليم العالي حيث أولت الدولة هذا القطاع اهتماماً خاصاً بصدور قوانين استفادت منها المرأة بشكل ملحوظ فزادت نسبة انتسابهن إلى الجامعات وإلى المعاهد التابعة للتعليم العالي، والجدول التالي يبين نسبة الإناث في الجامعات والمعاهد

جدول رقم (5) التوزع النسبي لطلاب كلية الطب و العلوم الهندسية و الإنسانية حسب النوع لعام 2000

كليات ومعاهد	إناث%	ذكور%	فجوة نوعية
كليات طب	%32.7	%61.3	34.6-
كليات علوم	%39.1	%60.9	21.8-
هندسة	%28.2	%71.8	43.6-

علوم إنسانية	%50.6	%49.4	1.2+
معاهد متوسطة	%54.8	%47	9.7-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2003 جدول 11/24 ص 414.

و تدل هذه النسب على زيادة إقبال الإناث على التعليم العالي، حيث إن التعليم العالي يعتبر من أهم محاور تنمية الموارد البشرية في عالم اليوم وبالتالي فهو يساعد المرأة على الاندماج في عملية التنمية لمستوى متقدم وتنافسي خصوصاً على مستوى صنع القرار. كما نلاحظ زيادة مشاركة المرأة في الجهاز التعليمي السوري مقارنة مع الذكور وانخفاض الفجوات النوعية بينهم في مختلف المجالات، فبلغت نسبة مدرسات المرحلة الابتدائية 67.3% والمرحلة الإعدادية و الثانوية 49.5%، أما أساتذة الجامعات فبلغت نسبتهن 24.9% . وتدل هذه النسب على الارتفاع المتواصل لموقع المرأة في جميع مراحل النظام التعليمي، مما يوفر إضافات نوعية لدور المرأة في هذا القطاع طالبة ومدرسة وأستاذة جامعية، كما يمثل نقطة انطلاق حقيقية وأساسية لزيادة مساهمتها بفعالية في جميع الميادين والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

6- **في تكنولوجيا المعلومات** :نظراً للدور الكبير لهذا القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية قامت الدولة بالاهتمام بهذا الموضوع وأسست أربع كليات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات السورية الأربع ومعاهدها، وصممت استراتيجية لإدخال المعلوماتية كموضوع في المدارس الثانوية منذ عام 1995وأدخل الحاسوب إلى الوزارات والمؤسسات منذ مطلع التسعينات إضافة إلى توفير خدمة الإنترنت ويمكن القول إن هذا القطاع سيساهم مساهمة فعالة في تمكين المرأة السورية لأنه سيبرز قدراتها في هذا المجال مقارنة مع الرجل من خلال ما يوفره هذا القطاع من تحرر اقتصادي واضح للمرأة وما يقدمه من خدمات تأهيلية وتعليمية وعملية على كافة المستويات[24].ولقد دخلت المرأة السورية في هذا القطاع بشكل بسيط من خلال دخولها في الكليات التي تقوم بتدريب المعلوماتية، كما استخدمت المرأة السورية شبكة الانترنت الذي يعتبر فرصة ثمينة لها فهو مناسب لحياتها من خلال توفيره بيئة عمل ملائمة ومرنة ومتوازنة مع واجباتها العائلية والأسرية، إضافة إلى إمكانية خلق مجتمعات نسائية افتراضية في جميع أنحاء العالم، والاستفادة من الخدمات الكثيرة المقدمة عبر الانترنت كالتجارة الالكترونية والتعليم والثقافة وغير ذلك. ولا توجد في سوريا إحصائية توضح مدى استفادة المرأة من هذه الشبكة إلا أن أعداد المنتسبين تزداد باستمرار ولقد بلغت عام 2004 حوالي (49501) عبر الجمعية المعلوماتية و(87460)[25] عبر الاتصالات، ويعتبر هذا القطاع مناسباً لطبيعة المرأة وروح العصر و الجدول رقم (7) يبين تطور نسب الإناث المنتسبات إلى هذه الكليات والمعاهد:

جدول رقم (7) التوزع النسبي لطلاب كلية الهندسة المعلوماتية و المعهد المتوسط للكومبيوتر في دمشق

العام الدراسي	كلية الهندسة المعلوماتية دمشق			المعهد المتوسط للكومبيوتر		
	ذكور%	إناث%	فجوة نوعية	ذكور%	إناث%	فجوة نوعية
2001-2000	%66.4	%33.6	32.8-	---	---	---
2002-2001	%64.6	%35.4	29.2-	---	---	---
2003-2002	%63.4	%36.6	26.8-	%73.8	%26.2	47.6-
2004-2003	%64.9	%35.1	24.8-	%71.8	%28.2	43.6-

المصدر: جامعة دمشق– كلية الهندسة المعلوماتية والمعهد المتوسط للكومبيوتر في دمشق شؤون الطلاب.

حيث نلاحظ من الجدول زيادة انتساب الإناث إلى هذه الفروع عبر الأعوام الدراسية مقابل انخفاض الفجوة النوعية و هذا يدل على قدرة المرأة من التحكم بهذا المجال.

7- **المرأة والطاقة:** أكدت الدراسات العالمية أهمية العلاقة بين قضايا الطاقة وقضايا النوع الاجتماعي على التنمية المستدامة وما يرتبط بتوفير ظروف معيشية مستدامة للمرأة والرجل خاصة في المناطق الفقيرة مع تعزيز إمدادات الطاقة والتقنيات الملائمة للاستخدام في التجمعات البشرية[26]. إلا أنه في سوريا لا توجد دراسات وإحصاءات عن مدى استفادة المرأة السورية من مصادر الطاقة بمختلف أشكالها.

8- **مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار:**

1- **في السلطة التشريعية:** بالرغم من التطور الواضح لمشاركة المرأة في السلطة التشريعية عبر الأدوار المتعاقبة حتى وصلت حالياً إلى 11%، إلا أن هذه النسبة تعتبر متدنية جداً مقارنة مع نسب تمثل الذكور من ناحية، ومع نسب تمثلها اجتماعياً من ناحية أخرى، و هذا يدل على عدم تمكن المرأة من الوصول إلى السلطة التشريعية ومواقع صنع القرار بالنسب المطلوبة التي تكافئها مع الذكور ، و ذلك بسبب الميل الشعبي لانتخاب الذكور وعدم انتخاب الإناث نتيجة عدم ثقتهم بقدرة المرأة على تحمل المسؤوليات الاستراتيجية كما أن مشاركة المرأة السورية في عضوية مجالس المحافظات والمدن والبلدان متواضعة جداً هي (6% ، 3.3% ، 1.7%) على التوالي، وهذا يدل على الدور المتواضع والمشاركة البسيطة للمرأة السورية في هذا المجال رغم المجهودات المبذولة.

2- في السلطة التنفيذية: عينت أول وزيرة عام 1976 وارتفع العدد إلى وزيرتين عام 2000 وبلغ عدد معاوني الوزراء من النساء 30 عام 2001، وفي السلك الدبلوماسي تشارك المرأة منذ عام 1953 بنسب لا تكاد تذكر وهي 11% لعام 2002، وعينت أول سفيرة عام 1988. وهذا يعكس ضعف موقع المرأة في مراكز صنع القرار في سوريا حيث لا تتبوأ المرأة الوزارات ذات الطابع الاستراتيجي للبلد بل تكون وزارات ذات أهمية اجتماعية فقط. كما تشارك المرأة السورية في الحياة الحزبية بنسب بسيطة أيضاً مقارنة مع الذكور، كما تشارك في الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية من خلال لجان المرأة العاملة حيث بلغ عدد هذه اللجان لعام 2003 حوالي 1121 لجنة بعضوية 4500 امرأة و703 رجال، بالإضافة إلى مشاركة المرأة في القطاع الأهلي كالانتساب إلى منظمة الاتحاد العام النسائي وزيادة عدد المنتسبات من 272 ألف عام 1999 إلى 320 ألف عام 2002، كما تنخفض نسبة تمثل المرأة في النقابات المهنية والحرفية إلى 2.6%، وفي اتحاد شبيبة الثورة 45%، وفي نقابة المهندسين الزراعيين 26% وفي نقابة المهندسين 18.7% ونقابة المعلمين 53.9%، وكذلك تشارك المرأة في سلك الشرطة، وقد وصل عددهن في عام 2001 إلى 14 برتبة ضابط و279 برتبة صف ضابط و61 شرطيات[27] . و نلاحظ مشاركة المرأة في جميع الميادين إلا أن نسبة المشاركة المتدنية تعكس الميل إلى إبعاد المرأة عن مراكز صنع القرار الاستراتيجي و غيره، و هذا بسبب العقليات السلفية التي تشكك بقدرة المرأة و إمكانياتها .

3- **في السلطة القضائية:** مارست المرأة السورية مهنة المحاماة منذ عام 1952، ولقد بلغت نسبة المحاميات في عام 2002 حوالي 15.7% من عدد المسجلين في نقابة المحامين السوريين بواقع 14.3% أساتذة و20.8% متمرنين. كما دخلت في سلك القضاء منذ عام 1972 وبلغ عدد القاضيات عام 1995 حوالي 115 قاضية ارتفع إلى 169 قاضية عام 1999 وتجاوزت النسبة 11% لعام 2003 [28] يتوزعن على محاكم النقض والتفتيش القضائي. كما بلغ عدد المساعدات العدليات لعام 1999 حوالي 228 امرأة، وسميت امرأة نائباً عاماً لأول مرة عام 1998 ورغم ذلك لا تزال المرأة مبعدة عن القضاء الشرعي، وتعكس هذه النسب ضعف مشاركة المرأة رغم ما أثبتته من تفوق في

مجال قضاء الأحداث و يبدو الاتجاه واضحاً في الآونة الأخيرة لتمكين المرأة من تولي مراكز مهمة في سلك القضاء لما أثبتته من نزاهة و جدارة و تفوق في هذا المجال و كإجراء من قبل الدولة لتدعيم دور المرأة و تعزيز الثقة بقدراتها.

1- **المرأة والقانون السوري:** تبدأ إشكالية تمكين المرأة السورية من هذا القانون فالدستور أكد على إعطاء المرأة حقوق المواطنة الكاملة، ومع ذلك لم تتمكن المرأة من أخذ موقعها الكامل في المجتمع رغم كفالة الدستور وذلك بسبب بنية المجتمع السوري المتمسك بالعادات والتقاليد، وبسبب قصور القوانين التي تتحكم بالعلاقة بين الرجل والمرأة بدءاً من قوانين العمل السورية وانتهاءً بقانون الأحوال الشخصية السوري، فبالرغم من سماح القانون المدني وقوانين العمل السورية أن تمارس المرأة كافة الفعاليات الاقتصادية ومتعتها بأهلية قانونية كاملة إلا أنها مارست التمييز ضدها من حيث التعيين واختيار نوع العمل وحرمانها من الشهادة أمام المحاكم الشرعية إضافة إلى اعتبارات تحكم العادات والتقاليد التي تحرم المرأة من ممارسة حقها هذا. كما حرم قانون الجنسية السوري الأم إعطاء جنسيتها السورية لأولادها المولودين من رجل أجنبي وهذا مخالف للدستور السوري وللقانون المدني، ويجري العمل حالياً على تعديله. أما قانون العقوبات السوري فقد أباح للرجل قتل المرأة بحماية القانون وبموجب الأعذار المخففة للرجال دون النساء في مواضيع الزنا وجرائم الشرف. هذا إضافة إلى ما يحمله قانون الأحوال الشخصية السوري وحده من ظلم للمرأة والسماح للرجل بالتحكم بها من خلال القوانين التي تسمح بتعدد الزوجات، والطلاق بأنواعه، وحضانة الأطفال والنفقة الواجبة على الرجل والتي لا تتناسب مع العصر الحالي ومع تكاليف الحياة الحالية، ومن جانب آخر عدم قدرة المرأة السورية ومهما بلغت من درجة علمية أو عملية عالية فهي لا تستطيع السفر خارج القطر أو التنقل إلا بموافقة الرجل الولي، كما لا تستطيع أن تكون وصية على أولادها أو أموالهم بوجود الزوج أو بغيابه حيث تذهب الوصاية إلى الجد أو العم وهذه تعتبر أكبر جريمة تمارس بحق المرأة التي تنجب الأطفال، ولا تستطيع أن تكون وصية عليهم. لذلك يجب العمل على تعديل هذه القوانين بما يتماشى مع طبيعة العصر الحالي ومع إنسانية الإنسان ومع روح الشريعة الإسلامية وليس حرفيتها لأن الله العدل لا يقبل بظلم أي إنسان.

2- **المرأة والصحة:** انخفضت المخاطر التي تواجهها الأمهات السوريات نتيجة التعقيدات المصاحبة للحمل وما يتبعه، كما انخفضت وفيات الأمهات بمقدار 50.3% خلال عقد التسعينات، وزاد وعي النساء بحقوقهن وصحتهن الإنجابية من خلال برامج التوعية التي تطلقها جمعية تنظيم الأسرة السورية والجمعيات الأخرى، كما زاد استعمال النساء المتزوجات لوسائل تنظيم الأسرة من 45.8% عام 1999 إلى 53.9% عام 2002 وتتفاوت النسبة بين الحضر والريف حسب درجة ومستوى الوعي بالصحة الإنجابية[29]، كما تقدر نسبة الأطباء النساء بحوالي 25% من إجمالي عدد أطباء الصحة لعام 2000، و27.2% لعام 2003 بفجوة نوعية عن الذكور قدرها 45.5%، أما نسبة طبيبات الأسنان فهي 28% لعام 2000 ،ارتفعت إلى 36% لعام 2003 وهي أيضاً 53% من إجمالي عدد الصيادلة لعام 2000، كما تبلغ نسبة الممرضات والقابلات حوالي 84%[30] من الإجمالي كما تم نشر الوعي وتعريف المرأة بكامل حقوقها الإنجابية و تدل هذه النسب على وعي النساء بحقوقهن الإنجابية و تمكن المرأة من الدخول في الميادين الطبية بقوة و بشكل متطور سنوياً .

3- **المرأة والإعلام:** للإعلام دور كبير في تشكيل مواقف اجتماعية إيجابية تجاه المرأة وقضاياها ويساعد بشكل فعال في عملية التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة ويؤثر في زيادة الوعي العام في المجتمع لخدمة المرأة وتحسين مستوى حياتها من خلال تأثير وسائل الإعلام الجماهيري على رؤية معتقداتهم وقيم وعادات وسلوك الأفراد، ولقد شاركت المرأة في ميدان الإعلام فبلغت نسبة مشاركتها 20.9% في مؤسسات الصحافة والنشر و63.6%

في معاهد الإعداد والإعلام والطباعة وفي التلفزيون بنسبة 23% وتعتبر مشاركتها ضعيفة نسبياً كما أن تأثيرها على دور وسائل الإعلام يبدو بسيطاً، كما أن الفجوة بين الذكور والإناث في مجال الصحافة واسعة جداً حيث تشكل الصحفيات 25% من إجمالي العاملين بالصحافة[31] .

4- **المرأة والبيئة:** شاركت المرأة السورية في بعض برامج حماية البيئة مثل ندوات التوعية في مجال عمل البرنامج الوطني لمكافحة التصحر بمشاركة الاتحاد العام النسائي ممثلاً عن المرأة السورية، كما شاركت في دورات متعددة في هذا المجال على مستوى الدولة، كما يجب دائماً توفير الخدمات والمرافق العامة للمرأة كشبكة الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء والمساكن، وخصوصاً في الريف لما لهذه الخدمات من دور كبير في تمكين المرأة السورية.

5- **المرأة وحقوق الإنسان:** صادقت سوريا على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان بما يخص العمل والأجر يصل عددها إلى سبعة عشر اتفاقية كما صادقت مؤخراً في عام 2002 على أهم اتفاقية تكفل تمكين المرأة السورية وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أنها تحفظت على مجموعة من المواد تتعلق بالجنسية وحرية التنقل والسكن والمساواة في الحقوق والمسؤوليات في أثناء الزواج وعند فسخه والولاية والنسب والنفقة والتبني[32] وهذه التحفظات أبعدت أي إمكانية لإلغاء التمييز ضد المرأة الموجود في نظامها القانوني وواقعها الاجتماعي، مما يعني بقاء الحال على ما هو عليه، وهذا يتنافى مع أي جهد لتمكين المرأة السورية مهما بذلت الدولة من جهود ومهما شكلت من لجان وهيئات، ولن يتم التمكين للمرأة إلا إذا أنشأت تشريعات جديدة تتناسب مع النزعة التغييرية السائدة حالياً والتي يتطلبها المجتمع السوري

6- **المرأة والقطاع الأهلي السوري:** أظهرت الدراسات والبحوث الخاصة بالمجتمع المدني أهمية الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الأهلي خاصة في ارتباطه بمعيار المشاركة الفاعلة في التنمية، ويظهر الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية من خلال منظورين هما المنظور الوظيفي والمنظور البنيوي، فينتقل بذلك من الدور الرعائي – الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى الدفاع عن الحقوق والتمكين للجماعات المستهدفة.وهناك نوعان من المنظمات الأهلية وهي:

1- منظمات أهلية نسوية دفاعية تهتم بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2- منظمات ذات علاقة بشؤون المرأة وتهتم بتقديم الخدمات المختلفة وبعضها موجه نحو المرأة المحتاجة.[33]

ويوجد في سوريا 586 جمعية خيرية تقدم خدمات رعائية مختلفة، كما أنشىء في سوريا قطاعان هما مؤسسة مورد: وهي مختصة بتنمية المرأة السورية من خلال احتضانها اقتصادياً وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديم خدمات حاضنات الأعمال للسيدات السوريات ومساعدتهن لإعداد مشاريعهن الاقتصادية الخاصة[34]. والصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) يقدم خدمات للتنمية الريفية. ومن بين هذه الخدمات تنال المرأة نصيباً جيداً من خلال استفادتها من القروض الممنوحة من قبلها ومن المنح الدراسية والمعلوماتية وخدمات المكتبة، ولقد بلغ عدد المستفيدات من خدمات فردوس حوالي 639 امرأة بنسبة 19.3% مقابل 80.7% ذكور بفجوة قدرها -61.4%، وهذه الفجوة كبيرة نسبيا مع العلم أنه من الممكن أن تكون بعض النساء يستفدن من القروض اسمياً فقط[35] ، و تستطيع المرأة من خلال تفعيل هذا القطاع من الوصول إلى مراتب متقدمة في المشاركة المجتمعية التنموية .

رابعاً: معوقات تمكين المرأة السورية:

رغم جميع السياسات والبرامج والمشاريع المنجزة من قبل الحكومة السورية لتعزيز دور المرأة وتمكينها، هناك العديد من المعوقات التي تظهر أمام تنفيذ هذه السياسات وهي:

1- مسألة تأمين الموارد التي لا تتوافر بالشكل المطلوب لتنفيذ البرامج الوطنية وتعزيز السياسات الموضوعية خصوصاً سياسات الحد من الفقر و التي تؤثر على تنمية المجتمع بشكل عام و على المرأة بشكل خاص.

2- وجود التمييز بين الجنسين في الكثير من شرائح المجتمع السوري من ناحية القوامة و تفضيل الذكور و عدم الإيمان بقدرات المرأة في العمل، كما استنتجنا من خلال الدراسة الميدانية.

3- توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطط الوطنية لتمكين المرأة وبناء المجتمع.

4- جهل الكثير من نساء المجتمع لحقوقهن و لقضاياهن الأساسية و قناعتهن التامة بأفضلية الذكر على الأنثى، إضافة جهالة الذكور أيضا بقضايا المرأة و بحقوقها.

5- نقص الإحصاءات عن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقلة الموارد المالية الداعمة للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة في الريف، وقلة الدراسات والمسوحات الميدانية حول عمل المرأة وتوفير فرص التدريب والتأهيل اللازمة على التقنيات الحديثة.

6- وجود بعض المواد في القوانين النافذة المتعلقة بالمرأة كقانون الأحوال الشخصية التي تعيق تمكين المرأة بشكل أساسي و التي تسعى الدولة لمعالجتها تباعا بدءا من تغيير سن الحضانة وصولا إلى مسائل الطلاق و النفقة، وعدم وجود دعم فني ومادي لمساعدة الآليات الموجودة والسياسات الحالية الخاصة بالمرأة لأداء مهمتها.

7- ضعف دور القطاع الأهلي بمؤسساته المختلفة وحتى المختصة بقضايا المرأة من ناحية نشر الوعي الاجتماعي بدور المرأة ومكانتها في المجتمع وعلاقتها التكاملية مع الرجل والعمل ضمن مفهوم البحث عن النساء غير المتمكنات وليس الانتظار حتى يراجعن المراكز الخاصة بهن.

8- تقصير اللجان النقابية الخاصة بالمرأة العاملة وعدم قيامها بدورها في تقديم الخدمات التي تخصها ونشر الوعي بين النساء بمفاهيم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

من الضروري جداً استخدام وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة وخصوصاً التلفاز لنشر الوعي بضرورة المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى تستطيع سوريا الوصول إلى غايتها في الإصلاح والتطوير والتنمية الشاملة والوصول إلى تمكين المرأة السورية انسجاماً مع مبادىء الدستور السوري ومع الشرائع الإلهية التي تساوي بين الجميع وترفض تحكم إنسان بإنسان آخر.

خامساً: النتائج والتوصيات:

بعد العرض السابق نستطيع التوصل إلى النتائج التالية:

1- لا تزال سوريا كغيرها من البلدان العربية تعيش حتى الآن في ظل عادات وتقاليد وموروثات دينية ولدتها أفكار تراكمية منذ العصور القديمة بحيث تبقى المرأة مهما وصلت إلى مراتب علمية ووظيفية متقدمة خاضعة لسلطة الرجل، ويساعد على ذلك القوانين التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة في سوريا.

2- وصلت المرأة السورية إلى مواقع التعليم و العمل و خاضت جميع الميادين التي يخوضها الرجل بنسب لا تستطيع الوصول من خلالها إلى المستوى المطلوب من التمكين الاجتماعي و الاقتصادي.

3- لم تستطع المرأة السورية من الوصول إلى مراكز صنع القرار الاستراتيجي بالنسب المقبولة لتمثلها اجتماعيا بل اقتصر وجودها على نسب بسيطة لا تكفي لنقول إنها متمكنة.

4- أهم عائق لعملية تمكين المرأة هو الفهم الخاطىء لهذا المفهوم والتقييد الأعمى بالموروثات مما جعل سوريا بالرغم من توقيعها على اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة تتحفظ على كثير من البنود القريبة من المعتقدات الثقافية والفلسفية والدينية، مما يفرغ هذا المفهوم من محتواه ويحافظ على الشكل الذي يقولب المرأة ويجعلها خاضعة لسيطرة الرجل وتحكمه بها.

5- استطاعت الإجراءات التي قامت بها الحكومة السورية لتعزيز دور المرأة والعمل على تمكينها وإزالة كافة أشكال التمييز بينها وبين الرجل اختراق العديد من مشكلات المرأة التمييزية في المجتمع إلا أنها لم تصل إلى التغيير الملموس و الواضح لواقع المرأة الاجتماعي في علاقتها مع الرجل.

6- إن ترتيب سوريا من حيث تمكين المرأة هو 65 بين جميع الدول والثانية بالنسبة للدول العربية إلا أن هذا لا يعني أنها قد وصلت إلى المستوى المطلوب من التمكين

7- لا تزال مشاركة المرأة السورية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضعيفة جداً مقارنة مع إجراءات التمكين التي اتبعتها الحكومة السورية، وهذا يدل على ضعف مستوى هذه الإجراءات وعدم انتشارها عملياً واقتصارها فقط ضمن اللجان والورش التي لا تحتوي إلا على عدد قليل من المهتمين فقط.

التوصيات:

1- تغيير قانون الأحوال الشخصية السوري وقانون الجنسية وبعض مواد قانون العقوبات والعمل على وضع قانون أسرة عصري بديل عن قانون الأحوال الشخصية مع تعديل القوانين الأخرى السابقة الذكر.

2- خلق بيئة تمكينية تعمل على توفير المستويات الأساسية للتمكين وهي توفير الخدمات الأساسية وتسهيل عملية الحصول على الموارد بالإضافة إلى نشر الوعي والإدراك بعلاقة الرجل والمرأة إضافة إلى عنصري المشاركة والتحكم.

2- حث الجهود لجعل وسائل الإعلام الجماهيري تعمل بشكل عملي و مبرمج لنشر الوعي ومفاهيم النوع الاجتماعي وتوضيح دور المرأة ومكانتها ومحاربة العادات والتقاليد والأعراف التي تحمل تمييزاً ضد المرأة وذلك باستغلال كل وسائل الإعلام وخصوصاً الدراما السورية لأنها الأكثر رواجاً بين الناس وخصوصاً الفئة الفقيرة منها.

3- العمل على وضع استراتيجية لتمكين المرأة على مستوى الدولة تعمل على تعزيز وجود المرأة في مراكز صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مساوي تماماً للرجل.

4- حث القطاع الأهلي في سوريا وخصوصاً منظمة الاتحاد النسائي على العمل الفعلي ونشر الوعي والإدراك بأهمية دور المرأة والتركيز على مواطن التمييز بينها وبين الرجل، والعمل على إيجاد استراتيجية لإلغاء هذه الفروقات باستخدام وسائل هذا القطاع، والعمل على تعديل قانون الجمعيات مما يتيح للناشطات والمدافعات عن حقوق النساء وأنصارهن من الرجال العمل المنظم لنصرة قضايا المرأة وتشجيع مؤسسات الدولة وإتاحة الفرصة أمام مؤسسات المجتمع المدني للقيام بإحصائيات ودراسات ترصد واقع المرأة في سوريا

5- تسهيل حصول المرأة على القروض الصغيرة والكبيرة ومساعدتها على ممارسة الأعمال الاستثمارية والتجارية والصناعية بشكل واسع، وإتاحة فرص العمل لها لتمكينها اقتصادياً.

6- التركيز على نشر الوعي بين الرجال أنفسهم بقيمة المرأة ودورها وعلاقتها مع الرجل وخصوصاً في المناطق الفقيرة والريفية التي تتعرض فيها المرأة للكثير من العنف الأسري والاجتماعي، وذلك باستخدام مرشدين ميدانيين إضافة إلى مساعدة وسائل الإعلام المرئي والمسموع.

7- إلغاء التحفظات على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يلزم أنظمة الدولة الموقعة تغيير قوانينها وأنظمتها النافذة بما يتناسب مع ذلك وتعديل قانون المطبوعات، بشكل يتيح للجميع حرية التعبير مما يجعل المجال متاحاً أمام المدافعين عن حقوق المرأة لنشر أفكارهم بكل حرية.

8- مكافحة التسرب من المدارس وعمالة الأطفال غير الإنسانية والزواج المبكر والأمية وتغيير مناهج التعليم بإلغاء كل ما يحمل أفكار تمييزية ضد المرأة.

9- الدفاع عن حقوق المرأة داخل الأسرة بما يتعلق بالإنجاب والخيارات الحياتية في السفر والتنقل والنشاطات الاجتماعية والعمل المنزلي، وتأمين رعاية مناسبة لأطفال العاملات، وتحسين الوضع الصحي للمرأة والعناية بالأمومة والطفولة والصحة الإنجابية.

10- الدفاع عن حق المرأة في المشاركة السياسية، بحيث يصبح وجودها حقيقاً وفاعلاً و ضمان حقها في ممارسة جميع الأنشطة الاجتماعية والرياضية.

11- إيلاء الطفلة اهتماماً خاصاً، وسحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل، وحماية الأطفال قانونياً من العنف الأسري و مكافحة الإتجار بجسد المرأة.

12- دراسة قضية المرأة الريفية والاهتمام بخصوصية وضعها والعمل على مساعدتها.

أخيراً إن أي مشروع نهضوي تنموي ديمقراطي يرتبط ارتباطاً صميمياً بقضية المرأة السورية كإنسان وكمواطن، وبحثنا على المطالبة بحقوقها لتعيش بحرية وكرامة، فضمان حقوق أي مواطن هو الذي يخلق منه شخصية مستقلة مبادرة تسهم في تنمية الوطن وتطويره.

المراجع:

1. أحمد، راغدة – *الجندر داخل الأسرة والمجتمع، سلسلة كتب برنامج التنمية الثقافية*– مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية – الجمهورية العربية السورية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان – دمشق – 2003 .ص 5.
2. فهيمة شرف الدين – *ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي و التنمية في تونس* – مركز الدراسات أمان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة– شبكة الانترنت http://www.amanjordan.org/aman_studdies 2003.
3. موجز المؤتمر الدولي للسكان و التنمية – الأمم المتحدة – نيويورك – 2000 – ص 7 .
4. تقرير التنمية البشرية لعامي 2000 و 2003 – الأمم المتحدة – نيويورك ص 13، ص 12 .
5. د سكينة بواري – *تقرير تنمية المرأة العربية، التقرير الأول* – عن مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس.جريدة الاقتصادية – دمشق – 2002 – العدد 70، ص 17.
6. مسرد مفاهيم و مصطلحات النوع الاجتماعي – منشورات يونيفيم ص 14.
7. الخطة الخمسية التاسعة للمرأة – *وحدة المرأة* – هيئة تخطيط الدولة، دمشق.
8. أوراق مقدمة من الوزارات المعنية – دمشق – 2004.

9. ورقة مقدمة من قسم التنمية المجتمعية في هيئة مكافحة البطالة – دمشق – 2004.
10. ورقة مقدمة من مؤسسة مورد، دمشق – 2004.
11. ورقة مقدمة من الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) – دمشق – 2004.
12. ورقة مقدمة من لجنة المرأة العاملة و الطفل– الاتحاد العام لنقابات العمال – دمشق – 2004.
13. المكتب القانوني المركزي – سلسلة اعرفي حقوقك – المكتب التنفيذي – الاتحاد العام النسائي – دمشق 2004.
14. الخطة الخمسية التاسعة للمرأة – وحدة المرأة – هيئة تخطيط الدولة، دمشق.2004.
15. خوري، عصام– *التخطيط لإدماج المرأة في عمليات التنمية في العالم العربي*– منظمة العمل الدولية – 1986
16. المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2003 و نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002.
17. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002 – ص 21.
18. – بيانات مسح نفذته وحدة تنمية المرأة في مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة بالتعاون مع يونيفيم دراسة المرأة الريفيَّة في القطَّاع غير الرسمي في سوريا – دراسة ميدانية – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – دمشق – 2000 جدول 55 ص 71.
19. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القطاع الصناعي لعام 2002 – دمشق – ص 14.
20. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القطاع الصناعي لعام 2002 – دمشق.
21. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002 – دمشق – ص 42 جدول 19.
22. المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائيَّة لعام2004 – دمشق – 2004 جدول 3/7 ص 40.
23. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج بحث القوة العاملة لعام 2002 – دمشق– ص 42 جدول 19.
24. التكنولوجيَّات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسيَّة و الإنتاجيَّة في قطَّاعات مختارة – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا – نيويورك 2003 ص 126.
25. ورقة مقدمة من الجمعية العلمية للمعلوماتية في دمشق و ورقة مقدمة من إدارة مشروع خدمة الإنترنت – وزارة الاتصالات و والتقانة – دمشق2004.
26. بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة – نهج التخفيف من الفقر و إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الاهتمامات الرئيسيَّة –الإسكوا–اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا – الأمم المتحدة ـــــنيويورك–2003– ص23.
27. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) – تقييم وضع المرأة السورية في ضوء منهاج عمل بيجين – المكتب الإقليمي للدول العربية بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي – دمشق – 2003.
28. ورقة مقدمة من وزارة العدل و مكتب الإحصاء القضائي – دمشق – 2004.
29. المكتب المركزي للإحصاء – نتائج مسح صحَّة الأم و الطفل لعام 2003 – وورقة مقدمة من مكتب الإحصاء في وزارة الصحة في دمشق – 2004.
30. المكتب المركزي للإحصاء– قسم القوى البشريَّة–بيانات مقدمة من وزارة الإعلام – دمشق – 2004.
31. عبد الحي السيد – الملحق الثقافي – جريدة النهار – شبكة الانترنت – 2004 .
32. عن مركز الدراسات أمان – شبكة الانترنت http://www.amanjordan.org/aman_studdies – 2004.
33. ورقة مقدمة من مؤسسة مورد، دمشق – 2004.

34. ورقة مقدمة من الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) – دمشق – 2004.
35. التقرير الاقتصادي العربي الموَّحد لعام 2003 – ملحق 1/15 ص 351.